

التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية: الحوافز والرهانات

The New orientation of Algerian economic diplomacy towards the African Free
Trade Area: Incentives and Bets



فارس قرة GUERRA Fares

جامعة باتنة 1، الجزائر، Fares.guerra@univ-batna.dz

مخبر الأمن في منطقة المتوسط LSRMPUDI

طلال لموشي LEMMOUCHI Talal

جامعة باتنة 1، الجزائر، talallemmouchi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/07/16 تاريخ القبول: 2022/12/17 تاريخ النشر: 2023/01/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مسائلة مدى فعالية الأداء الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في إطار توجهاتها نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية. وللإجابة عن هذه الإشكالية تم الإستعانة بالمدخل النيوليبرالي ومدخل الاقتصاد السياسي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل توجهها نحو هذه المنطقة الحرة، ترتبط بقدرتها على لعب دور الفاعل المؤثر من خلال التأسيس لإقتصاد قوي قائم على التنوع والإنتاجية والقدرة على المنافسة في السوق الإفريقية. والعمل على احتواء التحديات المواجهة وفق مقاربة براغماتية تهدف للحفاظ على المصلحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية؛ منطقة التجارة الحرة الإفريقية؛ التكامل الإقليمي.

Abstract:

This study aims to examine the effectiveness of the economic performance of Algerian diplomacy in its orientation towards the African Continental Free Trade Area (AfCFTA). To answer this problem, both the neoliberal and political economy approaches have been used. The study found that the effectiveness of Algeria's economic diplomacy towards the African Free Trade Area is related to its ability to play the role of an "influential actor", by establishing a strong economy based on diversity, productivity and competitiveness in the African market, and by working to contain various challenges in a pragmatic manner to preserve the national interest.

Keywords: Algerian economic diplomacy; AfCFTA; Regional integration.

* المؤلف المرسل: فارس قرة، Fares.guerra@univ-batna.dz

مقدمة:

أضحت الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم ركائز العمل الدبلوماسي في الوقت الراهن، حيث تشكل آلية لإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية، وإحدى أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، من منطلق ارتباطها بمختلف أشكال النشاطات الاقتصادية فيما وراء الحدود الوطنية.

على هذا الأساس، سعت الجزائر للتوجه نحو إفريقيا بحكم أنها تشكل "عمقها الإستراتيجي" من خلال تحريك دبلوماسيتها الاقتصادية جنوباً عبر بوابة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية "ZLECAF"، التي تعد أبرز مبادرات أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، حيث صادقت الجزائر على الإتفاقية المنشئة في 21 مارس 2018 بغرض الإستفادة من المزايا الاقتصادية التي يقدمها هذا الفضاء الحر في إطار تنشيط حركية التجارة البينية الإفريقية وتسهيل وصول منتجاتها للسوق الإفريقية.

استناداً لهذا الطرح، تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى فعالية مساعي الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سيتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

- يندرج توجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية في إطار الإستراتيجية الجديدة لتحديث العمل الدبلوماسي.
 - نجاعة الأداء الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الإفريقية، مرهون بالقدرة على استغلال المكاسب المتاحة، واحتواء التحديات المصاحبة.
- ولمعالجة هذا الموضوع، تم الإستعانة بالمدخل النيو-ليبرالي وكذا مدخل الاقتصاد السياسي من أجل فحص ذلك التأثير المتبادل بين التوجهات السياسية والمساعي الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية ضمن هذه المنطقة الحرة.

1. الدبلوماسية الاقتصادية: مقارنة مفاهيمية معرفية

أ. تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

يعد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية من المفاهيم المعقدة والغير-تخصصية نظراً لتقاطعه مع العديد من الحقول المعرفية، وإذا كانت الدبلوماسية في معناها العام هي علم وفن إدارة العلاقات الدولية عبر التفاوض بواسطة الممثلين الدبلوماسيين بما يخدم مصالح الدول والشعوب، فإن مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية يرتبط بذلك النشاط الدبلوماسي القائم على توظيف المقدرات الاقتصادية.

وقد قدم العديد من الباحثين المختصين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية تعريفات عديدة لهذا المفهوم، حيث يعرفها كل من جيف بيريدج (Geoff R. Berridge) وألان جيمس (Alan James) بأنها: "تلك الدبلوماسية المعنية بمسائل السياسة الاقتصادية، و هي التي تستخدم الموارد الاقتصادية، إما كمكافآت أو عقوبات، سعياً لتحقيق هدف معين من أهداف السياسة الخارجية، وهو ما يُعرف بـ "فن إدارة شؤون الدولة

بالدبلوماسية (Okano-Heijmans 2011, p. 17). فالدبلوماسية الاقتصادية هي أداة لتحقيق المصالح القومية على المستوى الخارجي، من خلال توظيف المقدرات الاقتصادية للتأثير على الدول الأخرى عن طريق ممارسة الضغط أو من خلال تقديم المساعدات.

ويعتقد الدبلوماسي كيشان رانا (Kishan S. Rana) أن الدبلوماسية الاقتصادية هي: "عملية تُستخدم لإقامة علاقة مع العالم الأوسع، وتعظيم مكاسبها الوطنية في جميع مجالات النشاط، بما في ذلك التجارة والاستثمار وغيرها من أشكال التبادلات المفيدة اقتصاديا (Chatterjee, 2020).

كتعريف إجرائي: يمكن القول بأن الدبلوماسية الاقتصادية هي مجموع النشاطات والممارسات التي تقوم بها الدول والفاعلات الأخرى غير الدولانية، بهدف حماية وتعزيز المصالح الاقتصادية القومية وتعظيم المكاسب الوطنية على المستوى الخارجي، عبر توظيف الوسائل والمقدرات الاقتصادية (تفاوض، تصدير، استيراد، استثمار، تبادل تجاري، قروض، مساعدات...) كأدوات هامة سواء من أجل الضغط وممارسة التأثير، أو عن طريق الجاذبية والإقناع في إطار تقديم المساعدات.

ب. الدبلوماسية الاقتصادية: الأهمية والأهداف

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية للدول بحيث يمكن اعتبارها بأنها تلك الطريقة التي تدير بها علاقاتها الاقتصادية الخارجية، التي تشمل أساسا كيفية اتخاذ القرارات محليا وطريقة التفاوض دوليا وكيف يتم التفاعل بين هاتين العمليتين. ويتفق الكثيرون على أن قواعد اللعبة الاقتصادية والدبلوماسية تكتسي أهمية بالغة، وأن الدول والتكتلات الإقليمية ملزمة للإضطلاع بأنشطتها التي توفر لها مكانة مرغوبة أو غير مرغوبة في إطار التشكيل العالمي (global configuration). وقد شهدت الدبلوماسية الاقتصادية تحولا على مدى العقود الثلاثة الماضية مع نهاية الحرب الباردة وتسارع وتيرة العولمة، حيث أصبح موضوعها أوسع نطاقا وأكثر تنوعا، وأضحت تتغلغل بشكل أعمق في السياسات الداخلية، وكذا على الصعيد الدولي من حيث تزايد عدد الدول المهتمة بها، خصوصا القوى الصاعدة الجديدة كالصين والهند والبرازيل (Szatlach 2015, p. 209).

كما تنبع أهميتها من حيث شموليتها لجميع القضايا الاقتصادية بين مختلف الفواعل الدولية كالمبادلات والاتفاقيات التجارية، المساعدات الاقتصادية، البحث عن أسواق جديدة للمنتوجات المحلية، فهي تهدف لاستغلال كافة الأطر لخدمة الاقتصاد الوطني، بالموازاة مع ذلك خدمة المصالح السياسية من خلال توظيف الإمكانيات الاقتصادية للبلد، سواء من خلال نهج تعاوني، أو اتباع أسلوب قسري في إطار عقوبات اقتصادية لتحقيق أهداف الدولة والعمل على استقطاب المستثمرين الأجانب (عارف 2019، ص.ص 43-44).

أما فيما يتعلق بأهداف الدبلوماسية الاقتصادية، فقد قسمها تشارلز تشاتارجي (Charles Chatterjee) إلى مستويين، حيث يجادل بأن الهدف الرئيسي للدبلوماسية الاقتصادية على المستوى الوطني (National level) هو التوصل إلى ترتيبات ذات منفعة متبادلة، مما يؤدي إلى تعزيز علاقات السياسة الخارجية بين الدولتين المعنيتين، في حين تهدف الدبلوماسية الاقتصادية على المستوى الدولي (International level) إلى وضع لوائح وأطر في شكل اتفاقيات أو قرارات أو إعلانات دولية... وتختلف التكتيكات والإستراتيجيات على

هذين المستويين، ففي حين تهدف الدبلوماسية الاقتصادية ثنائية الأطراف (Bi-lateral economic diplomacy) إلى حماية المصالح الاقتصادية الوطنية المتبادلة عن طريق مبدأ المعاملة بالمثل بين الأطراف المعنية، فإن الدبلوماسية الاقتصادية التي تتم على المستوى الدولي غير معنية بتحقيق المنفعة المتبادلة لأي طرف بقدر ما يندرج هدفها الرئيسي ضمن تحقيق شيء محدد للمجتمع الدولي ككل. (Chatterjee 2020, p. 1)

من جهة أخرى، هناك من يتجاوز هذا التصنيف ويلخص أهداف الدبلوماسية الاقتصادية ضمن ثلاث أهداف محورية وهي. (Alamdari 2012, p. 35):

- الوصول إلى الأسواق العالمية.

- جذب الاستثمارات الأجنبية.

- الحفاظ على الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

ج. وسائل الدبلوماسية الاقتصادية:

تتعدد الآليات والأدوات التي تُمكن الدول من الانخراط في الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها، ويمكن استعراض أهم هذه الوسائل من خلال تقسيمها إلى مستويين: (شويحنة 2013، ص.ص 52-57):

1. على المستوى الداخلي: وتشمل:

- السياسات والتدابير الاقتصادية التي تهدف إلى تشجيع أو تنمية روابط التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع، والخدمات والجوانب القانونية والاقتصادية المتعلقة بها.

- سياسات الرسوم والضرائب الجمركية، وهي من أكثر الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركة التجارة الدولية، سواء من أجل زيادة الدخل القومي للدولة، أو حماية المنتج المحلي، أو كأداة للمساومة...

- فرض قيود على التحويلات الخارجية، وذلك بهدف ممارسة رقابة صارمة أو مطلقة على النقد الذي يتم إنفاقه في الخارج، من أجل إما حماية ميزان المدفوعات من العجز أو الحد من استنزاف العملة الصعبة.

- النشاط الاستثماري وحركة رأس المال، وحماية الاستثمارات الأجنبية والتعديل في الشروط التي تحكم انتقالات رأس المال وحركة التجارة إلى الخارج سواء بالتقييد أو بالإطلاق.

2. على المستوى الخارجي: وتتمثل في:

- العقوبات الاقتصادية والمعروفة بـ "الدبلوماسية القسرية"، إذ تعد إحدى أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، وهي لا تستهدف فقط تحقيق منافع اقتصادية، بل تتعدى ذلك للجوانب السياسية والإستراتيجية وتتخذ أشكال متعددة كالحصار الاقتصادي، المقاطعة، إلغاء اتفاقيات التعاون التجاري، إلغاء المعونات، منع الدول المستهدفة من الحصول على قروض...

- سياسات التعاون الدولي، من خلال تقديم منح وقروض لبعض الدول وبتسهيلات ائتمانية خاصة، وعادة ما تستخدم إلى جانب الغاية الاقتصادية كأداة للضغط السياسي، إما من خلال وضع شروط معينة تهدف إلى خدمة الأهداف والمصالح الاقتصادية للدول النامية، أو التهديد بمنح القروض والمنح بغية تعديل اتجاهات وسياسات الدول المتلقية التي تمس الدول المانحة، بحيث كلما ازداد حجم المعونة التي تقدمها دولة ما لدولة أخرى كلما ازداد نفوذ الدولة المانحة على الدول المتلقية، وازدادت قدرتها على التحكم بسلوكها.

2. توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو تفعيل التكامل الإقليمي الإفريقي: منطقة التجارة الحرة القارية نموذجاً

أ. الدبلوماسية الاقتصادية كألية جديدة للسياسة الخارجية الجزائرية

لقد أضى البعد الاقتصادي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية من منطلق أنه أصبح عاملاً مهماً في تشجيع حركة التجارة الخارجية وجلب الإستثمارات، ما جعل من وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية تحظى باهتمام كبير في إطار السياسة الاقتصادية للبلد، وأضى من مهامها الرئيسية الترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة مما يساهم في خلق الثروة وخلق مناصب شغل، وهي مهمة معقدة نوعاً ما (الجمعي 2021، ص. 64).

استناداً لهذا، بات هناك إدراك واضح في مخيال مهندسي الدبلوماسية الجزائرية بأن المتغير الاقتصادي ينطوي على ضمانات يمكن الإستناد إليها لتحقيق مصالح الجزائر في الخارج جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية التقليدية، فاعتماد الجزائر على ورقة الاقتصاد في إطار مساعيها الدبلوماسية يعدّ ضرورة حتمية للتكيف مع التغيرات الحاصلة في البيئة الإقليمية والدولية، وهو يؤكد على أن الدبلوماسية الاقتصادية قد أضحت أداة رئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للجزائر.

ولعل ما يؤكد هذا التوجه هو إعطاء صلاحيات واسعة لوزارة الخارجية في المجال الاقتصادي، حيث تم إصدار عدد من المراسيم الرئاسية التي تحدد هذه الصلاحيات، فمثلاً، جاء في المرسوم الرئاسي رقم 02-406 المؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2002، الذي يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من خلال المادة 09 على أن: "يعمل السفير على تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية التبادلات التجارية والشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد" (المرسوم الرئاسي رقم 02-406، 2002).

في حين جاء المرسوم الرئاسي رقم 19-244 في 11 سبتمبر سنة 2019، الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، ومن خلال المادة 14 التي تضمنت استحداث مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، ومن مهامها ما يلي:

- ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر.
- المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- التزويد بالمعلومات والتحليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية، ودعم مجهودات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال.

- إعداد مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات والمؤسسات والهيئات والوزارات المعنية.
وتتضمن هذه المديرية مديرتين فرعيتين هما: المديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية،
والمديرية الفرعية لمتابعة البرامج وترقية المبادلات التجارية (المرسوم الرئاسي رقم 19-244، 2019).

كما تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 20-42 المؤرخ في 11 فيفري سنة 2020، الذي تضمن إنشاء
الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، ومن أبرز مهام هذه الوكالة: المشاركة في إعداد
وتنفيذ السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي والديني والتربوي
والعلمي والتقني، وكذا المساهمة في تحضير مشروع ميزانية التعاون الدولي وضمان تنفيذها، بالإضافة إلى تقديم
المساعدة لعمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية من أجل التعبئة المثلى للمساعدة التقنية والمالية الخارجية
في خدمة التنمية الوطنية... (المرسوم الرئاسي رقم 20-42، 2020).

مما لا شك فيه أن جملة الإصلاحات القانونية هذه تعكس توجه الدبلوماسية الجزائرية نحو النهج
الاقتصادي كورقة رابحة لتحقيق مكاسب تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني. هذا وقد برز توجه يؤكد على أن
مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بالسوق الإفريقية نظرا لعدم تكافؤ العلاقة مع الدائرة الأوروبية، وعلى هذا
الأساس بدأت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تتحرك جنوبا في إطار مساعيها الرامية لخلق علاقات
اقتصادية وتجارية مع بلدان القارة.

ب. محددات الدور الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا

يشير العديد من الباحثين إلى أن توجه الدبلوماسية الجزائرية نحو إفريقيا ليست وليدة اللحظة، بل
عملت تاريخيا على تبني عدد من المبادرات الاقتصادية التي تندرج ضمن نشاطها الدبلوماسي مركزة على حماية
المصالح الاقتصادية في القارة، ويمكن استعراض الدور الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا من
خلال ثلاث أبعاد أساسية:

- البعد التنموي: تمثل مبادرة النيباد أبرز مثال في هذا السياق، وتعرف بـ "الشراكة الجديدة من أجل تنمية
إفريقيا" (NEPAD)، تم إقرارها في 23 أكتوبر 2001 قصد تحقيق مجموعة من الأهداف طويلة المدى،
وتعتبر استراتيجية تنموية تشمل عدة جوانب تدخل ضمن هدف عام، ألا وهو تقليص الفجوة الاقتصادية
واللامساواة بين البلدان الإفريقية و الدول الغنية وتنمية المساعدات نحو القارة، وكذا تحقيق التنمية
المستدامة.

ولعبت الجزائر دورا هاما في هذه المبادرة، حيث كانت من الدول الخمس المؤسسة، وكانت المسؤولة
عن لجنة الموارد البشرية، وقد تبلور الموقف الجزائري بقوة من خلال الاجتماع الثاني للجنة تنفيذ ومتابعة
الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في 26 مارس 2002، حيث شددت الجزائر على ضرورة التجسيد الفعلي لهذه
الشراكة وخلق موقف تفاوضي موحد حول القضايا المحورية للنيباد. كما أكدت الجزائر في قمة "دكار" من أجل
تمويل النيباد في 15 أبريل 2002 أن تحقيق الإندماج الإفريقي مرهون بتسخير كل المقدرات الاقتصادية
الإفريقية، عن طريق الإستثمار في القارة والذي يعد أساس التنمية، كما طالبت المجتمع الدولي بضرورة تجاوز

النظرة النمطية حيال إفريقيا، وذلك من خلال مساعدتها عن طريق تشجيع تدفق الإستثمارات ودخول المنتوجات الإفريقية إلى الأسواق الدولية بما يسمح بترقية إفريقيا عالميا (بوقليلة 2012، ص.ص 36-40).

من جهة أخرى، راهنت على المشاريع الكبرى المتعلقة بتحفيز التكامل الإقليمي على غرار مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر- لاغوس- نيجيريا) الذي يتضمن أنبوب مشروع الغاز من نيجيريا نحو أوروبا مروراً بالجزائر والنيجير، بالإضافة إلى سعيها لإتمام الشطر المتعلق بمشروع الألياف البصرية (الجزائر- أبوجا)، وأيضاً العمل على جلب الإستثمارات الأجنبية لدعم التنمية المستدامة، ويمثل منتدى إفريقيا للإستثمار والأعمال المنعقد بالجزائر أيام 3، 4 و 5 ديسمبر 2016 نموذجاً واضحاً على ذلك. (مزباني 2019، ص. 202).

• البعد التعاوني في إطار تقديم المساعدات والمنح: حيث انتهجت الجزائر استراتيجية مسح الديون لعدد من البلدان الإفريقية ضمن توجهاتها نحو تنمية مبدأ التعاون الدولي، وصرحت وكالة الأنباء الجزائرية على أن الجزائر قد قررت خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2014 إلغاء ديون بقيمة إجمالية تقدر 1,4 مليار دولار، وتخص هذه الديون 14 بلدا إفريقيا بقيمة 902 مليون دولار، وبلدين عربيين بقيمة 504 مليون دولار (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

• البعد التكاملي: وذلك من خلال سعي الدبلوماسية الجزائرية للإنخراط في المشاريع التكاملية الاقتصادية على مستوى القارة، وتمثل منطقة التجارة الحرة الإفريقية (ZLECAF) أو (AfCFTA) أبرز مثال على ذلك كونها تمثل أرضية أولية لتحقيق التكامل الإقليمي، حيث تعد مبادرة رائدة في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، وتهدف إلى تسريع نمو التجارة بين البلدان الإفريقية بشكل كبير، واستخدامها بشكل أكثر فعالية كمحرك للنمو والتنمية المستدامة، من خلال مضاعفة التجارة البينية الإفريقية وتعزيز الصوت المشترك لإفريقيا وحيز سياستها في مفاوضات التجارة العالمية. بدأ التداول رسمياً بموجب الاتفاقية في 1 جانفي 2021، وكان من المقرر أن تبدأ قبل ذلك في 1 جويلية 2020، لكنها تأخرت بسبب جائحة COVID-19. وإلى غاية 5 فيفري 2021، وقعت 54 دولة عضو على الاتفاقية، وأودعت 36 دولة وثائق تصديقها، وقدمت 41 دولة عضوا واتحاد جمركي عروضها التعريفية الخاصة بها، بما في ذلك مجموعة شرق إفريقيا (EAC) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) (African union 2021, p. 29).

في هذا الصدد، أكدت الجزائر عزمها على ضرورة مرافقة هذا المشروع، وهو ما تجسد من خلال موقفها الرسمي عبر صفحة الويب الخاصة بوزارة الخارجية، حيث جاء فيه: "إيماناً بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، بكيغالي رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، وتجارة الخدمات وفرض النزاعات.

هذا وقد شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية، وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانوناً متعلقاً بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة" (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، بلا تاريخ).

يتضح جلياً من خلال هذا التوجه بأن الجزائر تهدف لتعزيز نطاق التجارة الإفريقية البينية، عن طريق خلق فضاءات حرة لتنقل السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى إنشاء سوق إفريقية موحدة وبالتالي

السعي لتعميق عملية التكامل الإفريقي. وعلى هذا الأساس، أضحت منطقة التجارة الحرة الإفريقية تمثل خيار استراتيجي بالنسبة للجزائر حسب ما أورده أغلب المحللين والسياسيين، فما هي المساعي الاقتصادية التي تسعى الجزائر لتحقيقها جراء انضمامها لهذا الفضاء التجاري؟

ج. المساعي الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

يشير الكتيب الصادر عن الاتحاد الإفريقي لسنة 2021، إلى أن منطقة التجارة الحرة الأفريقية (AfCFTA) ستكون واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية (WTO)، بالنظر إلى عدد سكان إفريقيا البالغ 1.2 مليار نسمة، والذي من المتوقع أن يرتفع إلى 2.5 مليار بحلول عام 2050 (African union, 2021, p. 30).

وفي ذات السياق، توصل تقرير للبنك الدولي إلى أن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية تمثل فرصة كبيرة للدول لتعزيز نموها، والحد من الفقر، وتوسيع الشمول الاقتصادي، وإذا تم تنفيذ الاتفاقية التجارية بالكامل، فيمكن أن تعزز الدخل الإقليمي بنسبة 7% (450 مليار دولار)، وتسرع نمو أجور النساء، وتسهم في انتشال 30 مليون شخص من الفقر المدقع بحلول عام 2035. وقد جاء هذا التقرير في سياق توقعات الضرر الاقتصادي الناجم عن جائحة فيروس كورونا، والتي من الممكن أن تسبب خسائر في الإنتاج تصل إلى 79 مليار دولار في أفريقيا سنة 2020 (الأمم المتحدة، 2020).

ويؤكد نيمرود زالك (NIMROD ZALK) هذا الطرح بأن منطقة التجارة الحرة الإفريقية قد شكلت موضع ترحيب شديد باعتبارها "عامل تغيير للقواعد"، وذلك نظرا للمزايا التي تقدمها من خلال الجمع بين 55 دولة إفريقية، بإجمالي عدد سكان يبلغ 1.3 مليار نسمة، وناتج محلي إجمالي مجمع يعادل 3.4 تريليون دولار أميركي في سوق واحدة، ما يدفع العديد من المحللين لاعتبار أن هذه المنطقة قد تشكل نقطة بداية تعافي الاقتصاد الإفريقي، خصوصا بعد الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها جائحة كوفيد 19، والتوجه السريع نحو التحديث الصناعي والتكنولوجي. (Zalk, 2021)

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن حجم المبادلات التجارية للجزائر مع إفريقيا تبقى ضئيلة جدا مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية الأخرى في العالم، ففي إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2020 الصادرة عن مديرية الدراسات والإستشارات التابعة للمديرية العامة للجمارك الجزائرية، فإن الحصة النسبية من حجم المبادلات بالنسبة للصادرات الجزائرية نحو إفريقيا قد تذبذبت الترتيب العام، حيث لم تتجاوز الصادرات 10.8% في حين لم تتعد حجم الواردات 27.3% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالشركاء التقليديين للجزائر (الاتحاد الأوروبي)، والتي استحوذت على حجم المبادلات بنسبة بلغت 58.51% من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية بمعدل ما قيمته 17.30 مليار دولار أميركي في سنة 2020. لتأتي دول آسيا وأوقيانوسيا في المرتبة الثانية بمعدل تدفقات تجارية تصل إلى 7.31% أي ما قيمته 8.18 مليار دولار أميركي (المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2020، ص.ص 39-40).

وعليه، تبدو الحاجة الملحة لضرورة توجه صانع القرار الجزائري نحو إفريقيا جنوب الصحراء من خلال اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية نظرا للفوائد المتوقعة انعكاسها على واقع الاقتصاد الجزائري، لذلك تسعى

الجزائر لتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية من أجل الاستفادة من حجم السوق الأفريقية المقدر بـ 1.2 مليار نسمة، ومبادلات تجارية بحدود 3 تريليونات دولار، مع ناتج داخلي قاري إجمالي لـ 54 دولة أفريقية يقدر بـ 2.7 تريليون دولار. وهو ما أكدّه الوزير الأول الأسبق "عبد العزيز جراد" عن رغبة الجزائر في تذليل العقبات أمام حركة التجارة البينية لفتح آفاق واسعة أمام تحقيق التنمية لبلدان القارة (حذاقة، 2020).

إن هذا المسعى يندرج في إطار الرؤية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية القائمة على ضرورة تكييف الوسائل والآليات المعتمدة، استنادا للتغيرات الحاصلة في العالم من أجل بناء دبلوماسية فاعلة تحقق مصالح الجزائر، وهو ما أكدّه الباحث "إدريس عطية" من خلال نفيه بأن الجزائر قد غيرت من سياستها الخارجية، لأن عقيدتها السياسية ثابتة من خلال احترام المبادئ التي تقوم عليها، ولكن التحول يشمل مختلف الأطر والوسائل قصد التوجه نحو دبلوماسية ذات بعد اقتصادي وبراغماتي، دون تحييد البعد الإنساني في إطار تقديم المساعدات، بالإضافة للبعد الأمني من خلال محاربة الإرهاب، والسعي لبناء السلم والأمن في إفريقيا (ياحي، 2021).

وبالتالي، فلا بد من الاستفادة من المزايا والفوائد التي يقدمها هذا الفضاء التجاري بالنسبة للإقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق إيجاد الأرضية المناسبة وإعداد الترتيبات اللازمة على المستوى السياسي والإقتصادي من أجل الإنخراط الفعال في هذه المنطقة الحرة. خصوصا وأن عوامل نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ضمن هذا المنحى كبيرة جدا، وبالتالي تحقيق المكاسب المرجوة من خلال غزو الأسواق الإفريقية.

3. رهانات الاندماج الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الإفريقية: المكاسب المتوقعة والتحديات الكامنة

أ. المكاسب المتوقعة من اندماج الإقتصاد الجزائري في منطقة التجارة الحرة الإفريقية: نحو إعادة التموقع الاقتصادي قاريا

على الرغم من أن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن حجم التبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية تمثل نسبة ضئيلة جدا من مجموع المبادلات الكلية، إلا أن ثمة مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بحجم الفوائد التي يتوقع أن توفرها منطقة التجارة الحرة الإفريقية، حيث تشير توقعات بعض الخبراء الإقتصاديين (آفاق سنة 2040) إلى أن التطبيق الفعلي لهذه الإتفاقية من شأنه زيادة حجم التجارة البينية الإفريقية إلى نسبة 15% (50 مليار دولار)، أو 25% (70 مليار دولار)، في ظل سياسة رفع الحواجز الجمركية فقط. كما يمكن أن يؤدي هذا إلى ارتفاع حجم المبادلات التجارية من 17% إلى معدلات تتراوح بين 40% و50%. كما ويُتوقع أن تساهم هذه الإتفاقية في رفع نسبة تبادل المنتجات الصناعية ما بين 25% (36 مليار دولار) و30% (44 مليار دولار) بحلول السنة نفسها، وسيكون المستفيد الأكبر هو قطاع الصناعات المرتبطة بالمنسوجات، الجلود، الملابس، الخشب الورق، معدات النقل، الإلكترونيات والمعادن. كما تشير التوقعات إلى انتعاش حركية المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح ما بين 20% (9.5 مليار دولار) و30% (17 مليار دولار)، مع تحقيق أرباح كبيرة في عدد من المنتجات الغذائية كالسكر، الخضراوات والفواكه، المكسرات، المشروبات، منتجات الألبان. (حفاف، 2020، ص.ص 604-605).

من شأن هذه الأرقام أن تشكل أرضية محفزة لنشاط المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين وكذا الشركات الوطنية، والأمثلة على ذلك عديدة سواء في مجال الطاقة كـ "مجمع سونطراك"، "نفطال" و "سونلغاز"، أو مجال النقل كـ "الخطوط الجوية الجزائرية"، أو مجال الصناعة الإلكترونية كـ "شركة كوندور"، أو الصناعات الغذائية كالمجمع الخاص "سيفيتال"... وذلك بهدف توسيع نطاق المنتجات المصنوعة محليا، ودفع عجلة التصدير من أجل تعزيز الموقع الإستثماري للإقتصاد الوطني ضمن هذا الفضاء التجاري الحر الذي يوفر مزايا وضمانات واعدة، رغم وجود بعض الإختلالات التي لا بد من العمل عليها من خلال إعادة تأهيل هذه الشركات والمؤسسات من أجل تعزيز قدرتها التنافسية.

هذا وقد أكد كل من "بن عمير جمال الدين" و "قيرة عمر" على ضرورة إشراك المزيد من الفاعلين من القطاع الخاص في شراكات "بين الجزائر وشركائها الأفارقة في إطار هذه المنطقة الحرة، وذلك من أجل زيادة الجهود الهادفة إلى تطوير القدرات الإنتاجية وتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد لجعله متنوعا وموجها نحو التصدير، وكذا تعزيز ودعم التكامل الإقليمي في إفريقيا عبر أطر وهياكل التعاون المختلفة. فالجزائر مدعوة إلى الاستعداد للإندماج التام ضمن هذا الفضاء، في وقت يظهر فيه اهتمام متجدد من الدول الناشئة الرئيسية (الصين، الهند، تركيا، والبرازيل) تجاه القارة من أجل الموارد الطبيعية، ولكن أيضا من أجل "أفاق النمو والتنمية" التي تقدمها هذه الاقتصادات الكبرى، وهنا لا بد على الدبلوماسية الجزائرية الإستفادة من هذه الدينامية، وأن تحاول استغلال الفرص الموجودة على حدودها، حيث توجد عوامل كثيرة لنجاح نشاط التصدير، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد هيأت الأرضية لهذا النوع من التعاون على المستوى السياسي ليبقى فقط العمل على البعد الإقتصادي مع إفريقيا. (DEMMA, 2022).

في حين يرى الخبير الاقتصادي "مقيدش مصطفى" بأن انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية من شأنه إنعاش الاقتصاد الوطني، خصوصا في ظل وجود خط رابط بين الشمال والجنوب ممثلا في الطريق السيار شمال- جنوب ويصل حتى الحدود النيجيرية، ما قد يمكن من تنمية حركة التبادلات التجارية في المنطقة، وربما تحسين مستويات التعاون في المجال الطاقوي من خلال أنابيب خط الغاز العابر للصحراء (NIGAL)، ونجاح هذا الأمر مرهون بتفعيل آلية الدبلوماسية الاقتصادية وإصلاح النظام البنكي (الحيدوسي 2021، ص. 197).

وفي سياق تقييمه للمكاسب المترتبة على انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة، أكد وزير التجارة وترقية الصادرات "كمال رزيق" بأن هذا الأمر من شأنه أن يعطي للجزائر مركز الدولة المؤسسة من خلال قدرتها على التأثير في القرارات وصياغة الشروط، وشدد على أن عامل الوقت "مهم للغاية" لأنه يسمح للبلد بالانضمام إلى المنطقة بكفاءة ونفوذ كاملين، خاصة في ظل امتلاك الجزائر لسبعة معابر حدودية نحو البلدان الأفريقية. كما وضح بأن تسريع تنظيم الإجراءات القانونية ولوائح العضوية في هذه المنطقة القارية، ستسمح بوصول السلع والخدمات الجزائرية للبلدان الأفريقية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار، وحماية الملكية الفكرية وغيرها من الامتيازات الهامة القادرة على إنعاش التجارة مع البلدان الأفريقية لا سيما البلدان المجاورة. كما وسيمكّن ذلك من زيادة حجم التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة 52٪ مقارنة بحجمها الحالي، و15٪ على المستوى الدولي، وأن الجزائر ستستفيد من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا البالغ 2.5 مليار دولار وعائدات السوق الأفريقية بقيمة 3 تريليونات دولار، ضف إلى ذلك إحياء حركة التجارة البينية الإفريقية عبر المعابر الحدودية

وخلق فرص عمل من أجل تحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الحدودية المرتبطين ببعضهم البعض بعلاقات حسن الجوار. (Assemblée Populaire Nationale, 2020).

ويؤكد المدير العام للتجارة الخارجية بوزارة التجارة السيد "بوشلاغم خالد" بأن منطقة التجارة الحرة الإفريقية تمثل مستقبلا واعدا للإقتصاد الجزائري في حالة استغلال كل الفرص والمكاسب التي توفرها هذه المنطقة، وقد وضعت الجزائر استراتيجية وطنية خماسية خاصة بالتصدير 2019-2023 لتحقيق ذلك بدعم من مركز التجارة الدولي بجنيف، وبالتنسيق مع جمعيات المتعاملين الإقتصاديين، وبإشراف من السيد "عيسى زغماتي"، حيث اشتملت هذه الإستراتيجية على أربعة قطاعات أساسية هي: الصناعات الميكانيكية، الصناعات الغذائية والفلاحية، الصناعات الصيدلانية، تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة (الحيدوسي 2021، ص. 197).

لكن، ورغم هذه المكاسب المتوقعة تحصيلها جراء اندماج الإقتصاد الجزائري في هذا الفضاء الحر، إلا أن هناك بعض التحديات والعقبات التي من شأنها تثبيط مساعي الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ضمن هذا المجال، مما يستدعي ضرورة الوقوف على بعض هذه المعوقات التي قد تقوض القدرات التنافسية للجزائر في القارة الإفريقية.

ب. التحديات المواجهة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الإفريقية: قراءة في محدودية الدور

لعل أبرز هذه العقبات ما تعلق بمدى جاهزية الإقتصاد الجزائري للمنافسة في التصدير على مستوى هذه المنطقة الحرة، وقد أكد هذا الطرح كل من وزير التجارة الحالي "كمال رزيق" وكذا وزير التجارة السابق "سعيد جلاب" - الذي شغل منصب رئيس المفاوضين لتأسيس منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية - حيث أكدوا على عدم جاهزية المنتجات المحلية للمنافسة القارية، وذلك راجع لاعتمادها على المواد الأولية وكذا استيراد قطع الغيار ما يجعل من إمكانية ضبط تكلفتها أمرا في غاية الصعوبة، ضف إلى ذلك ارتباط مشكلة التمويل بالعملة الصعبة الغير مستقرة، وضعف الإقتصاد المبنى على المحروقات، وكذا اعتماد الصناعة على المواد الأولية بشكل مفرط ما يصعب من مأمورية التنافسية في المحيط الإفريقي، كما أن فتح الحدود ضمن منطقة التجارة الحرة من شأنه أن يفتح المجال للمنافسة الأجنبية أمام الإنتاج الوطني، خصوصا من قبل دول كمصر، المغرب، نيجيريا، ما يؤثر سلبا على الإقتصاد الوطني (الحيدوسي 2021، ص. 196).

في حين يرى الخبير الإقتصادي "عبد الرحمان عية" بأنه من الصعوبة بمكان على الجزائر أن تحقق أهدافها الإقتصادية المرجوة ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وذلك راجع للتنافس الإقتصادي القوي بين عدد من الأقطاب الإقتصادية الكبرى من خارج القارة، على غرار دول الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وكذا بعض القوى الإقليمية كتركيا والبرازيل، بالإضافة لعدد من الدول مثل الإمارات، السعودية، مصر، المغرب ولبنان. وأكد في نفس السياق بأن طبيعة الحوافز المالية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية والصين خاصة تشكل دافعا لتوجه الدول الإفريقية نحو إقامة علاقات إقتصادية وتجارية مع دول من خارج القارة (حذاقة، 2020). الأمر الذي قد يعمق من محدودية الدور الإقتصادي للجزائر في المنطقة خصوصا في ظل تراجع الإيرادات المالية جراء انخفاض أسعار النفط، وهنا يتوجب على الدبلوماسية الاقتصادية

الجزائرية ضرورة الاستفادة من الشراكات الثنائية خاصة مع الصين وتركيا، ضمن مقارنة عقلانية قوامها الدخول إلى السوق الإفريقية وفق منطق رايح - رايح.

كما سبق وأن تمت الإشارة إلى أن حجم التبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية يبقى ضئيلا، ويرجع العديد من المحللين ذلك إلى صعوبة إدراك المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين لخصوصيات السوق الإفريقية، وقد شكل هذا العامل مثبط لروح المبادرة الفردية من قبل هؤلاء المتعاملين من أجل القيام بعمليات تصدير. واقتصادا على المشاركة في المعارض التجارية بدلا من ذلك، فضلا عن حجم التحديات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي في عدد من الدول الإفريقية، ما يجعل من الصعب تحقيق الأهداف الاقتصادية للجزائر في بيئة مضطربة، ضف إلى ذلك ضعف الحوافز المقدمة للمؤسسات الاقتصادية من أجل الإنفتاح على إفريقيا (رمدموم 2021، ص. 56).

بالموازاة مع ذلك، على الرغم من حرص الجزائر على توفير هياكل قاعدية من شأنها توفير خطوط نقل عبر حدودية كالطريق العابر للصحراء مثلا، إلا أن هياكل النقل والمواصلات خاصة البرية منها تبقى ضعيفة ولا تقدم مستوى خدمات نوعية، الأمر الذي يؤثر على حركية التجارة البينية مع الدول الإفريقية، وتستلزم تكاليف إضافية من شأنها إعاقة مرور المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الإفريقية، وبالتالي كبح القدرات التنافسية لبعض السلع الجزائرية.

من جهة أخرى، فإن هناك ضعف من حيث المعاملات المصرفية والتجارية وكذا التحويلات المالية بين الجزائر والدول الإفريقية، وذلك بسبب غياب فروع وممثلات للبنوك الجزائرية في القارة، وهو ما أكدته وزير التجارة الأسبق "مصطفى بن بادة" بأن نجاح الجزائر في منطقة التجارة الحرة مرتبط بضرورة فتح ممثلات للبنوك العمومية الجزائرية في عدد من البلدان الإفريقية، لتبقى مخرجات هذه العملية مرهونة بضرورة ترقية ودعم الاستثمار، ورفع الإجراءات البيروقراطية وتنويع النشاط الصناعي والزراعي والخدمات الموجهة نحو التصدير، لتعزيز القدرة التنافسية للأداء الاقتصادي الجزائري (الحيدوسي 2021، ص. 196).

خاتمة

في الأخير، ومن خلال التحليل السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أن الدبلوماسية الاقتصادية قد أضحت تشكل أداة مهمة في تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية، بهدف حماية وتحقيق مصالح الدولة على المستوى الخارجي، ولعل ما يبرر ذلك هو طبيعة التحولات الإقليمية والدولية المرتبطة بتنامي العولمة الإقتصادية وتشابك العلاقات عبر الوطنية وزيادة الاعتماد المتبادل، والتي تستوجب ضرورة تطوير آليات العمل الدبلوماسي عبر إدراج أبعاد مختلفة منها البعد الإقتصادي، ومن جهة أخرى شمولية مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية لكل ما يتعلق بقضايا السياسة الاقتصادية وارتباطاتها بأبعاد الأمن وهو الأمن الاقتصادي.
- أن اعتماد الدبلوماسية الجزائرية في إطار توجهاتها نحو إفريقيا على مقارنة اقتصادية قوامها تعددية المستويات من جهة (ثنائية، متعددة الأطراف)، وتنوعية المشارع من جهة أخرى (تنموية، استثمارية،

- تكاملية). نابع من ضرورة لعب دور إقليمي وفعال في القارة الإفريقية، قصد الحفاظ على المصالح الاقتصادية والتجارية للجزائر، وإعادة التموقع والانتشار في عمقها الإستراتيجي.
- أن المساعي الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية تعكس رغبة الجزائر في تحريك عجلة التصدير وتنشيط حركة التجارة البينية مع الدول الإفريقية، وبالتالي تنويع شركائها الإقتصاديين. ويندرج هذا المسعى في إطار الرؤية الإستراتيجية الجديدة لتحديث النشاط الدبلوماسي، من خلال بناء دبلوماسية فاعلة ذات طابع براغماتي تتناسب ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وتسعى لتحقيق مصالح الجزائر في الخارج.
- أن الاندماج الاقتصادي للجزائر في منطقة التجارة الحرة الإفريقية من شأنه تحقيق مكاسب وعائدات مريحة، نظرا لحجم المؤشرات الإيجابية المتعلقة بالفوائد المتوقعة أن توفرها هذه المنطقة، من خلال تنمية حركة التبادلات التجارية، تشجيع الإستثمار، تعزيز التنافسية، وكذا إنعاش الاقتصاد الوطني، وبالتالي تعزيز موقع الجزائر ضمن هذا الفضاء الاقتصادي الحر.
- أن هناك بعض التحديات التي من شأنها تقويض القدرات التنافسية للجزائر في هذه المنطقة الحرة، منها ما يتعلق بجاهزية الاقتصاد الوطني وكذا حجم المنافسة التجارية من قبل بعض الإقتصاديات الإفريقية وحتى من خارج القارة، ضف إلى ذلك ضعف الهياكل والبنى القاعدية التي من شأنها تسهيل حركية التجارة البينية، فضلا عن ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي والأمني في عدد من الدول الإفريقية من شأنه خلق بيئة طاردة للإستثمار وتعطيل مسارات التكامل الإقليمي، مما يستوجب ضرورة العمل على احتواء مثل هذه التحديات، خصوصا وأن فرص نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية تبقى كبيرة جدا.

قائمة المراجع

- العربية
- 1. الأمم المتحدة. (27 جويلية 2020). البنك الدولي: اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية يمكن أن تعزز دخل القارة بمقدار 450 مليار دولار. تاريخ الاسترداد 10 جانفي 2022، من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: <http://bitly.ws/sBnK>
- 2. البرزنجي، دانا على صالح وعارف، يعقوب مهدي. (2019). دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين "دراسة نظرية". مجلة الدراسات السياسية والأمنية، 2(3)، الصفحات 37-66.
- 3. بوقليلة، أحمد. (2012). الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة الجزائر3.
- 4. الجمعي، وسيم قطاب. (2021). العولة وتأثيراتها على الدبلوماسية الاقتصادية. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية (2).
- 5. حذاقة، عبد الحكيم. (17 ديسمبر 2020). المنطقة الإفريقية الحرة.. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟ تاريخ الاسترداد 28 جانفي 2022، من موقع الجزيرة: <http://bitly.ws/sBob>
- 6. حفاف، وليد. (2020). مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الصفحات 600، 610.

7. الحيدوسي، أحمد. (2021). دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، صفحة 188-203.
8. رمدم، سمية. (7, 2021). الجزائر وإفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور. متابعات إفريقية، الصفحات 50، 58.
9. شويحنة، سمى. (2013). الدبلوماسية الاقتصادية رسالة ماجستير. سوريا: جامعة حلب.
10. المديرية العامة للجمارك الجزائرية المديرية العامة للجمارك الجزائرية. (2020). إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر. مديرية الدراسات والإشراف.
11. المرسوم الرئاسي رقم 02-406. (12 1, 2002). المحدد لصلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (79). الجزائر: الجريدة الرسمية.
12. المرسوم الرئاسي رقم 19-244. (16 6, 2019). تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية. الجزائر: الجريدة الرسمية.
13. المرسوم الرئاسي رقم 20-42، المرسوم الرئاسي رقم 20-42. (12 2, 2020). إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية. الجزائر: الجريدة الرسمية.
14. مزاني، فيروز. (2019). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (15)، الصفحات 194-205.
15. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. (بلا تاريخ). الإطار القانوني : إتفاقيات تجارية و مناطق التبادل الحر: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. (ZLECAF) : تاريخ الاسترداد 5 جانفي 2022، من الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية: <http://bitly.ws/sBnx>
16. وكالة الأنباء الجزائرية. (7 سبتمبر 2021). تاريخ الاسترداد 02 جانفي 2022، من الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: <http://bitly.ws/sBno>
17. ياحي، علي. (12 أكتوبر 2021). الجزائر تنتقل من "دبلوماسية الصمت" إلى "اليقظة والاستباق". تاريخ الاسترداد 1 فيفري 2022، من موقع إنديبننت عربية: <http://bitly.ws/sBoh>

- الأجنبية

1. African union, A. u. (2021). AFRICAN UNION HANDBOOK 2021: arts, culture and heritage: levers for building the africa we want. Ethiopia: the African Union Commission.
2. Alamdari, M. H. (2012). The Riddle of Economic Diplomacy in the Foreign Policy of the Islamic Republic of Iran. International Journal of Political Science, 2(3).
3. ASSEMBLÉE POPULAIRE NATIONALE, A. P. (2020, 9 23). " L'accord instituant la Zone de libre-échange continentale africaine : le ministre du secteur s'attend à des échanges allant jusqu'à 3 milliards de dollars. Consulté le 14 février, 2022, sur ASSEMBLÉE POPULAIRE NATIONALE: <http://bitly.ws/sBoN>
4. Chatterjee, C. (2020). Economic Diplomacy and Foreign Policy-making. Switzerland: Palgrave Macmillan.
5. DEMMAD, A. (2022, 1 30). Zlecaf: L'Algérie dispose d'avantages comparatifs appréciables. Consulté le 2 10, 2022, sur Algeria Invest: <http://bitly.ws/sBoy>
6. Okano-Heijmans, M. (2011). Conceptualizing Economic Diplomacy: The Crossroads of International Relations, Economics, IPE and Diplomatic Studies. The Hague Journal of Diplomacy, 6(1-2). Retrieved from <http://bitly.ws/sBkV>

7. Szatlach, M. E. (2015). The importance of economic diplomacy in the era of globalization (the case of China). Świat Idei i Polityki, 14.
8. Zalk, N. (2021, 4 23). How Africa Should Approach Trade and Industrialization. Retrieved 2 2022, from project-syndicate: <http://bitly.ws/sBnV>